الإعلام بوصفه سلاحاً في معركة القرار السوري
قراءة في البُنى الخفية لاختراق الفضاء المعلوماتي السوري

م. محمد صادق شيخ ديب | 12 مايو 2026

حين تفقد الدولةُ الناشئة السيطرةَ على صوتها الجمعي، فإنها لا تفقد وزارةً فحسب، بل تفقد حقها في تعريف نفسها أمام العالم وأمام مواطنيها في آنٍ معاً.

أولاً: في معنى الرهان

ثمة سؤال يبدو بسيطاً في صياغته لكنه عميق في تداعياته: من يملك حق تعريف سوريا الجديدة؟ من يمتلك صلاحية رسم صورتها أمام الداخل والخارج، وصياغة خطابها الجمعي، وتحديد ما يُقال وما يُسكت عنه في اللحظات الفارقة؟

الإجابة المتسرعة تقول: الحكومة. لكن الإجابة الاستراتيجية الدقيقة تقول: من يسيطر على الفضاء الإعلامي يسيطر على الحكومة ذاتها، ولو من وراء حجاب. وهنا يكمن جوهر ما شهدته سوريا خلال الأشهر الأولى من مرحلتها الانتقالية، وما جاء التعديل الوزاري الأخير ليعترف به صراحةً، وإن لم يُفصح عن كامل ملابساته.

هذه الورقة ليست معنيةً بالشخوص والأسماء بالدرجة الأولى، بل هي قراءة هادئة وصريحة في الأبنية الخفية لظاهرة لا تقتصر على سوريا وحدها، بل تمثل نمطاً متكرراً في تجارب الانتقال السياسي بمنطقة الشرق الأوسط: ظاهرة اختطاف الفضاء الإعلامي للدول الناشئة من قِبل مراكز نفوذ تجمع بين المال الريعي الخليجي، والأجندة الأيديولوجية، والبراعة في استثمار لحظات الانهيار والفراغ.

المحور المركزي للورقة

كيف تتحول المؤسسة الإعلامية من أداة تعبير جمعي إلى سلاح جيوسياسي يُعيد رسم خارطة الولاءات ويُحدد هوية الدولة الناشئة قبل أن تتمكن هي ذاتها من تعريف نفسها؟

ثانياً: شبكة النفوذ الإعلامي وبنيتها التحتية

لفهم ما جرى في سوريا يجب أولاً أن نفهم طبيعة ما يمكن تسميته "الإمبراطورية الإعلامية الناعمة" التي نشأت في حضن الثورة السورية ولم تكن منها بالضرورة. منظومة متكاملة تجمع بين مراكز أبحاث تمولها دول خليجية، وقنوات تلفزيونية تبث من لندن وإسطنبول، ومنصات رقمية تستهدف الجمهور السوري تحديداً، يديرها من يجمع في سيرته الذاتية بين عضوية البرلمان الإسرائيلي السابقة وحضن خليجي.

1. الجغرافيا المعلوماتية للنفوذ

ليست المسألة في الأشخاص بل في الخريطة: مراكز القرار تقع في الدوحة، التمويل ريعي خليجي، مراكز البث في لندن وإسطنبول، والجمهور المستهدف في دمشق

وحلب وحمص ودرعا. هذه البنية الجغرافية المركّبة ليست محض صدفة، بل هي نموذج مدروس لممارسة النفوذ من مسافة آمنة، بعيداً عن المحاسبة الوطنية وخارج نطاق السيادة السورية.

حين تحتاج هذه المنظومة إلى موطئ قدم داخل بنية الدولة ذاتها، تُقدّم مدراءها وباحثيها المحسوبين عليها وزراءً وصانعي قرار. وهكذا لا تُوظَّف الدولة في خدمة الشعب فحسب، بل تُوظَّف أيضاً في خدمة الممول الغائب عن المشهد.

2. آليات التغلغل الثلاث

تعمل هذه المنظومة عبر ثلاث مسارات متوازية ومتكاملة:

المسار الأول، الإنتاج المعرفي: تأسيس مراكز أبحاث تنتج خطاباً أكاديمياً يبدو محايداً في شكله لكنه مُوجَّه في جوهره، يُحدد الأولويات ويُصوّب البوصلة الفكرية للنخب السورية الصاعدة. هذا الإنتاج المعرفي لا يفرض نفسه بقوة الأمر الواقع، بل يتسلل عبر المنح الدراسية والبعثات الأكاديمية والمؤتمرات والندوات، ليُشكّل وعياً أجيال النخبة على مدى سنوات.

المسار الثاني، الهيمنة الإعلامية: امتلاك المحطات والمنصات التي تعتمدها الأسرة السورية مصدراً رئيسياً للمعلومة. حين تهيمن على المصدر، تهيمن على الواقع المُتصوَّر، وهذا أخطر من الهيمنة على أي جيش أو مؤسسة. الجيوش تُهزم في الميدان، أما الوعي فهو يُهزم في المخيّلة قبل أن تدور أي معركة.

المسار الثالث، الاستهداف المؤسسي: تحويل وزارة الإعلام من جهاز سيادي يعمل لصالح الدولة إلى واجهة تخدم أجندة جهة تمويل خارجية. وهو أخطر المسارات على الإطلاق، لأنه يوظّف شرعية الدولة ذاتها لتمرير أجندة تتعارض مع مصالح هذه الدولة.

استنتاج استراتيجي: الفضاء الإعلامي ليس مجرد وزارة في هيكل حكومي — إنه البنية التحتية للوعي الجمعي، وكل من يسيطر عليه يسيطر على تعريف الأمة لنفسها، وهذا ما يجعل السيطرة عليه مكافئةً للسيطرة على الدولة ذاتها.

ثالثاً: ما الذي كان يجري فعلاً؟

ليست المشكلة في جودة ما كان يُقدَّم. بعض المحتوى كان بمستوى مهني مقبول، وبعض التحليلات كانت دقيقة. المشكلة ليست في المنتج بل في ملكية المنتج. حين يكون الوزير رجل مؤسسة ممولة خليجياً قبل أن يكون رجل الدولة السورية، فإن ولاءاته، حتى مع كل النوايا الحسنة، تتشكل في بيئة لها أجنداتها ومصالحها المختلفة عن المصلحة السورية العليا.

الاختراق الناعم وفخ الكفاءة

يلجأ الاختراق الناعم دائماً إلى حصان طروادة الأمثل: الكفاءة. يُقدَّم الشخص المُختار بوصفه أكثر كفاءةً من المتاح محلياً، وهذا كثيراً ما يكون صحيحاً، فالاستثمار في بناء هذه الكفاءات كان ممنهجاً على مدى سنوات. لكن المأزق يكمن في أن الكفاءة المنفصلة عن الولاء الوطني هي أداة خطرة بيد من يُمسك بمقودها.

الدولة الناشئة التي تقبل هذه الصفقة، كفاءة مقابل نفوذ تحصل على مظهر الاحترافية وتتنازل عن جوهر السيادة. وهذا بالضبط ما يريده الممول الخارجي: لا يريد حكم سوريا بشكل مباشر، ذلك مكلف وفضائحي، بل يريد أن تحكم سوريا نفسها وفق المعادلات التي رسمها مسبقاً.

البُعد الجيوسياسي المسكوت عنه

حين تبني مؤسسة إعلامية سورية رئيسية علاقتها الأعمق مع ممول يجمع في تاريخه السياسي والعلاقاتي روابط معقدة مع إسرائيل من جهة، وتنسيقاً وثيقاً مع الخليج من جهة ثانية، فإن السؤال الذي لا يجوز تجاهله هو: أي مصالح تخدم؟ وأي رسائل لا يُقالها للمشاهد السوري؟

لا يعني هذا بالضرورة وجود مؤامرة محكمة. الأشياء الأخطر في السياسة لا تُصنع في غرف مظلمة، بل تُصنع في ضوء النهار من خلال تقاطع المصالح والولاءات المتشعبة. المحطة التي تعتمد على تمويل الدوحة لن تتبنى موقفاً يُغضب الدوحة مهما بلغت استقلاليتها المُعلنة، وهذا ليس افتراءً بل معادلة اقتصادية بسيطة.

السيادة الإعلامية ليست ترفاً في الديمقراطيات الراسخة، فكيف تكون وضعها في دولة ناشئة لا تزال تبحث عن تعريف هويتها؟ إنها ليست رفاهية، إنها شرط الوجود.

رابعاً: التعديل الوزاري، قراءة خلف الواجهة

جاء التعديل الوزاري الأخير معلناً في المراسيم الرسمية كعملية روتينية في سياق إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي. لكن الاستراتيجي الذي يقرأ خلف الكلمات يرى شيئاً مختلفاً: إنه اعتراف ضمني من مركز القرار السوري بأن الوضع السابق كان خارج المعادلة السيادية المقبولة.

إبعاد الوزير السابق، المحسوب على منظومة عزمي بشارة، واستبداله بعميد كلية إعلام من جامعة دمشق ليس مجرد تبادل أشخاص. إنه إشارة واضحة بأن القيادة السورية استشعرت أخيراً خطورة السماح بنفوذ موسّع لجهة خارجية على أكثر وزاراتها حساسيةً من الناحية السيادية.

الإيجابي في التحول

يحمل هذا التعديل بُعداً إيجابياً لا يجب التقليل منه: إنه اعتراف بمبدأ أن الإعلام الوطني يجب أن يكون وطنياً فعلاً لا رسمياً فحسب. الوزير الجديد، الأكاديمي المتجذر في المؤسسة الجامعية السورية، أكثر قدرةً من حيث المبدأ على تمثيل الدولة السورية ذاتها، لا جهة تمولها.

والإشكالي فيه

غير أن الأمانة الاستراتيجية تفرض الإشارة إلى ما لا يُقال: إزاحة نفوذ عزمي بشارة لا تعني بالضرورة تحقيق الاستقلالية الكاملة. الوزير الجديد يأتي من بيئة هيئة تحرير الشام الإعلامية ومناهجها في إدلب، وهذا يطرح سؤالاً مشروعاً حول ما إذا كانت الدولة قد استعادت سيادتها الإعلامية فعلاً، أم أنها استبدلت نفوذاً خارجياً بنفوذ داخلي ذي طابع أيديولوجي محدد، وهذا نوع مختلف من الإشكالية لكنه إشكالية في نهاية المطاف.

والمطلوب هنا ليس إدانة الوزير الجديد قبل أن يبدأ، بل وضع الضمانات المؤسسية التي تجعل شخصه أقل أهمية من المنظومة التي سيعمل ضمنها. فالدولة الراشدة لا تراهن على نوايا أفرادها، بل تبني أنظمة تصحّح المسار بصرف النظر عن النوايا. ميثاق تحريري ملزم منشور للرأي العام، وهيئة رقابة مستقلة تُحاسب على المخرجات لا على الانتماءات، وآلية شفافة لتقييم الأداء، هذه هي الإجابة العملية على كل تساؤل مشروع حول أي وزير، أياً كانت خلفيته ومرجعيته. السيادة الإعلامية لا تُبنى على ثقة الأشخاص بل على متانة المؤسسات.

السوريون الذين يحلمون بإعلام حر ومهني وسيادي في آنٍ واحد يستحقون خطوات أبعد مدىً من مجرد إعادة توزيع النفوذ بين مراكز أيديولوجية مختلفة.

تساؤل استراتيجي محوري

هل يُمثّل التعديل الوزاري بداية استعادة الدولة السورية لسيادتها الإعلامية، أم أنه مجرد تعديل في خارطة النفوذ الداخلي دون المساس بالبنية الهيكلية للتبعية الإعلامية؟

خامساً: الإعلام والأمن القومي، تكامل لا انفصال

في فجر التصوّر الحديث للأمن القومي، كان المحور الصلب عسكرياً: جيوش وحدود وأسلحة. ثم توسّع المفهوم ليشمل الاقتصاد والمناخ والجريمة المنظمة. أما في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، فقد بات الإعلام والمعلومة أكثر سلاح أمني ديناميكيةً وتأثيراً من كثير من الأسلحة التقليدية.

سوريا التي تجمّدت في حرب لأكثر من عقد تدرك هذه الحقيقة بطريقة مؤلمة: الرواية كانت ساحة معركة لا تقل شراسةً عن خطوط القتال. وبعد سقوط نظام الأسد وبدء مرحلة الانتقال، يجد الفضاء الإعلامي نفسه في قلب معادلة أمنية جديدة وأكثر تعقيداً.

ثلاث معارك يخوضها الإعلام السوري الآن

المعركة الأولى، معركة الرواية الداخلية: أي صورة تُقدّمها الدولة لنفسها أمام مواطنيها؟ هل هي صورة الدولة الجامعة التي تتسع للتنوع السوري بكل ألوانه، أم صورة القوة المنتصرة التي تمنح الشرعية وتمنعها وفق منطق الغالب والمغلوب؟ هذا ليس سؤالاً أخلاقياً فحسب، إنه سؤال الاستقرار أو عدمه.

المعركة الثانية، معركة الشرعية الدولية: الشرعية في عصرنا لا تُمنح من الجيوش فحسب بل من المعادلات الإعلامية الدولية. الدولة التي تبدو في صورتها الإعلامية شاملةً وديمقراطية الحوكمة واحترامية للحقوق تحصد اعترافاً وشراكات ومساعدات. والدولة التي تبدو في صورتها الإعلامية أحادية وقمعية ومتشككة تُعزل وتُحاصر.

المعركة الثالثة، معركة إدارة التعددية: سوريا بلد تعدد حقيقي، في الدين والعرق والانتماء الجغرافي والذاكرة السياسية. الإعلام القادر على احتضان هذا التعدد وتحويله من مادة تفجير إلى مادة غنى هو الإعلام الذي يخدم الأمن القومي بمعناه الأعمق. والإعلام الذي يستبعد أو يهمّش هذا التعدد يُنتج القنابل الصوتية الصامتة التي تنفجر لاحقاً في الميدان.

سادساً: نماذج مقارنة، حين يُسرق الصوت

التجربة السورية ليست استثناءً في خريطة دول الانتقال السياسي. ثمة نمط متكرر يستحق الرصد والمقارنة:

في ليبيا ما بعد القذافي، كانت الفضائيات الممولة إماراتياً وقطرياً تتناحر على الشاشة قبل أن تتناحر الميليشيات في الشارع. الحرب الإعلامية سبقت الحرب الأهلية وأدت إليها. من يملك الفضائية يملك الحارة.

في العراق ما بعد صدام، بات كل حزب وكل طائفة يملك قناته وروايته، حتى غدا المواطن العراقي لا يسكن وطناً واحداً بل يسكن في حقائق متوازية تنتج مجتمعةً استحالة التوافق الوطني. الفسيفساء الإعلامية كانت انعكاساً للفسيفساء السياسية وعاملاً في تعميقها.

الدرس المشترك في هذه التجارب: لحظة الانتقال هي اللحظة الأكثر خطورةً، وهي في الوقت ذاته اللحظة الأكثر قابلية للتشكيل. من يُحكم قبضته على الفضاء الإعلامي في السنوات الأولى يُؤسس لهيمنة تمتد عقوداً.

الدول لا تُغزى من الخارج فحسب، إنها تُختطف أحياناً من الداخل، عبر من أُعطوا أمانة الكلمة فكانوا وكلاء لجهات أخرى. وحين يُدرك الناس ذلك يكون الضرر قد وقع، والثقة قد انكسرت، واللحمة الوطنية قد تشقّقت.

سابعاً: ما الذي تحتاجه سوريا فعلاً؟

بعيداً عن النقد وإدانة الماضي وهما ضروريان، تحتاج اللحظة الراهنة إلى مقترحات عملية قابلة للتطبيق. ليس ترفاً فكرياً بل أجندة واضحة يمكن اعتمادها إطاراً للعمل:

أولاً: قانون إعلام وطني جريء

سوريا لا تملك حتى اليوم قانون إعلام ينظم ملكية المؤسسات الإعلامية ومصادر تمويلها وحدود التركّز فيها. هذا الغياب التشريعي هو الثغرة التي تتسلل منها الإمبراطوريات الإعلامية الخارجية. القانون المطلوب ليس قانون رقابة وتضييق — بل قانون سيادة وشفافية يُلزم بالإفصاح الكامل عن مصادر التمويل ويضع سقفاً للملكية الأجنبية في وسائل الإعلام السورية.

ولا يكفي هنا الإطار المبدئي دون آليات تنفيذية واضحة. القانون المطلوب يجب أن يُحدد سقفاً صريحاً للملكية الأجنبية لا يتجاوز عشرين بالمئة من رأسمال أي مؤسسة إعلامية تبث من الأراضي السورية أو تستهدف الجمهور السوري بشكل رئيسي. ويجب أن يُلزم كل مؤسسة إعلامية بنشر تقرير سنوي مدقق يكشف مصادر تمويلها كاملةً أمام هيئة مستقلة وأمام الرأي العام. وفوق هذا وذاك، لا بد من إنشاء لجنة سيادة إعلامية ذات تشكيل مختلط من قانونيين وأكاديميين وممثلين عن نقابة الصحفيين، مهمتها الوحيدة مراجعة حالات التعارض مع المصلحة الوطنية في الملكية والتمويل، لا صلاحية لها على المضمون، لأن الرقابة على المضمون هي بداية القمع، والرقابة على التمويل هي بداية السيادة.

ثانياً: استقلالية إعلامية هيكلية

مؤسسات إعلامية عامة مستقلة تتمتع بضمانات قانونية تحميها من تدخّل السلطتين التنفيذية والتمويلية على حدٍّ سواء. استقلالية تضمن أن لا يكون الإعلام الوطني صوتاً للحكومة ولا واجهةً لجهة تمويل أجنبية، بل مرآةً للمجتمع بكل تنوّعه وسجاله النقدي الحر.

والنموذج هنا ليس مجهولاً، فثمة تجارب إنسانية سبقت وأثبتت جدواها. المؤسسة الإعلامية العامة المستقلة تقوم على ثلاثة أعمدة لا تقوم إلا بها مجتمعة: مجلس أمناء

لا تعيّنه الحكومة مباشرة بل تُرشّحه نقابات مهنية مستقلة ويصادق عليه البرلمان، وميزانية ثابتة بقانون تُحدد كنسبة من الموازنة العامة فلا تخضع للمزاج السياسي الموسمي، وميثاق تحريري منشور وملزم يحمي القرار التحريري من أي تدخل سواء أتى من الحكومة أم من الممول. هذه الأعمدة الثلاثة ليست رفاهية مؤسسية، إنها الفارق بين إعلام يخدم الدولة وإعلام تخدمه الدولة دون أن تمتلكه.

ثالثاً: استثمار في الكوادر السورية

الحجة الأبدية لصالح الاستعانة بالخارج هي غياب الكوادر المحلية المؤهلة. هذه الحجة لها وجاهتها التاريخية — فعقوداً من النظام الاستبدادي أفسدت المؤسسات الإعلامية وهجّرت الكفاءات. لكن الحل لا يكمن في استبدال التبعية للنظام بتبعية لجهة تمويل أجنبية، بل في استثمار جاد وسريع في بناء الكوادر الإعلامية الوطنية عبر برامج تدريب مكثفة وشراكات مع مؤسسات أكاديمية متنوعة لا طرف واحد محدد.

وهذا الاستثمار يحتاج إلى خارطة زمنية لا مجرد نية حسنة. في المرحلة الأولى وهي مرحلة الطوارئ، المطلوب برنامج تدريب مكثف لمئتي صحفي سوري بالشراكة مع جامعات محايدة كالأردنية والتونسية، إلى جانب استعادة الكوادر السورية المهجّرة في أوروبا وتركيا بعقود واضحة وشفافة تكفل ولاءها للمؤسسة الوطنية لا للجهة الممولة. وفي المرحلة الثانية، إنشاء معهد وطني للإعلام مستقل هيكلياً عن وزارة الإعلام، يموّله صندوق عام لا جهة بعينها. أما المنح الدراسية للإيفاد، فيجب أن تخضع لشرط صريح واحد: توزيع التخصصات على مؤسسات في دول متعددة لا دولة واحدة، لأن التعليم من مصدر واحد هو شكل آخر من أشكال التبعية.

رابعاً: سياسة إعلامية في خدمة المصالحة

الإعلام السوري أمام مهمة تاريخية نادرة: أن يكون أداة مصالحة وطنية في مجتمع شُقّ بعمق. الإعلام الذي يُعيد تصوير الآخر — الكردي والعلوي والمسيحي والسني والدرزي — إنساناً حاملاً لهمومه وتاريخه وحقوقه، هو إعلام يبني الأمن القومي من الداخل. والإعلام الذي يُغذّي الرواية الواحدة ويهمّش الروايات الأخرى يزرع في التربة السورية بذور الصراع القادم.

غير أن المصالحة الإعلامية لا تتحقق بالخطاب وحده بل بالأدوات. ثمة ثلاث آليات عملية يمكن البدء بها فوراً دون انتظار اكتمال البنية التشريعية: الأولى برنامج وثائقي دوري تنتجه مؤسسة إعلامية عامة يُخصَّص لمجتمعات سورية لم يُسلَّط عليها الضوء بما يكفي، الأكراد في القامشلي والمسيحيون في وادي النصارى وأبناء دير الزور وسواهم، ليرى السوري في الشاشة وطناً أوسع مما اعتاد أن يرى. والثانية اشتراط

التنوع الجغرافي والاجتماعي في تشكيل غرف التحرير في المؤسسات الممولة عاماً، لأن التنوع في الغرفة يظهر حتماً في المحتوى. والثالثة إصدار بروتوكول مهني واضح تضعه نقابة الصحفيين لا الوزارة يُحدد معايير تغطية الأحداث ذات الحساسية الطائفية أو العرقية، لأن غياب المعيار المهني يترك الساحة للتحريض وإن لم يكن مقصوداً.

هذه المقترحات ليست أحلاماً نظرية، فكل واحد منها وجد طريقه إلى التطبيق في سياقات انتقالية مشابهة. ما يفصل سوريا عنها ليس غياب النموذج بل غياب الإرادة السياسية الجريئة التي تُقدّم السيادة على الراحة، والمصلحة الوطنية على المصلحة الآنية. واللحظة التأسيسية التي تعيشها سوريا اليوم لن تتكرر — النوافذ التاريخية تُفتح مرة واحدة، ومن يتأخر في البناء يجد أن الآخرين قد بنوا بدلاً عنه.

خاتمة: سوريا أكبر من صوت مُستأجَر

في لحظة كالتي تعيشها سوريا اليوم، لحظة تأسيسية بكل معنى الكلمة، لا يحق للدولة الناشئة أن تكون ساذجةً تجاه الإعلام. السذاجة هنا ليست فضيلة بل خطأ استراتيجي قد يدفع ثمنه أجيال.

التعديل الوزاري الأخير بكل ما يحمله من دلالات، يُعبّر عن يقظة جزئية تستحق الاعتراف. لكن اليقظة الجزئية في مواجهة تحدٍّ وجودي ليست كافية. ما تحتاجه سوريا ليس فقط وزيراً آخر، بل رؤية متكاملة للفضاء الإعلامي باعتباره ركيزة من ركائز السيادة لا أداة سياسة روتينية.

سوريا التي صمدت أربعة عشر عاماً في مواجهة أقسى الظروف، ودفعت أفادح التضحيات في سبيل حريتها، تستحق إعلاماً يُعبّر عنها بصدق، لا إعلاماً يتحدث باسمها وهو يخدم مصالح غيرها. تستحق صوتاً سورياً حقيقياً: لا مُستأجَراً، ولا موجَّهاً، ولا مُرهَقاً بالتبعيات.

هذا الصوت لن يأتي هبةً من أحد، لن يمنحه الممول الخليجي، ولن يستورده الوزير الجديد من الجامعة اللبنانية، ولن يمنحه أي طرف إقليمي أو دولي. سينبت فقط حين تُقرر سوريا أن تكون سيّدة حديقتها الإعلامية، وأن تدفع ثمن هذه السيادة بالجرأة التشريعية والاستثمار الوطني والإرادة السياسية.

أمة لا تملك خطابها لا تملك إرادتها. وأمة لا تملك إرادتها لا تملك مستقبلها. الإعلام ليس صناعة من الصناعات، إنه فعل السيادة اليومي.